Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فالموصوف هو الصفة، والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة، وأما الكوفيون فقالوا بقياسيتها لورودها كثيرا فى كتاب الله وكلام العرب.

ولكن السهيلى يقيس هذه الاضافة مشترطا شرطا عاما، وهو أن يكون المضاف إليه معرفة، ويخص إضافة الموصوف إلى صفته بأن تكون الصفة لازمة له، وهذا الشرط يحقق له أمرين:

أولهما: الرد على كلمات البصريين، ذلك أن المضاف اليه إذا كان لقبا نحو: زيد بطة، وسعد ناشرةَ تكون قد أضفت فى الحقيقة المسمى إلى الاسم، فمعنى جاء زيد بطة، جاء صاحب هذا اللقب، فاللفظان مختلفان فى المعنى، وإضافة المسمى إلى الاسم لا يختلف النحاة فى جوازها ووقوعها.

ومن الحق أن البصريين يؤولون ماورد من هذه الاضافة على أنها من قبيل إضافة المسمى الى الاسم، ولكنهم يتوقفون ولايقيسون.

وكذلك يقول: إن الوصف إذا كان لازما نحو «مسجد الجامع» «وماء البارد» فالمضاف إليه أفاد معنى ليس فى الموصوف وهو الصفة، فصرت كأنك تضيف إلى هذا المعنى، ولما كان هذا الوصف لازما فهو بمنزلة اللقب، فرجعت الاضافة أيضا الى إضافة المسمى إلى الاسم، ويقول فى الروض، وقد فسر البخارى (العَرِم) فى قوله تعالى (سيل العَرِم) بأنه ماء أحمر، والعرب تضيف الإسم إلى وصفه لأنهما اسمان فتعرف أحدهما بالآخر، وحقيقته إضافة المسمى الى الإسم الثانى كما تقول: ذوزيد، أى: المسمى بزيد، ومنه سعد ناشرة وعَمْر وبطة(١). وعلى هذا فمعنى: مسجد الجامع، صاحب هذا الوصف.

ويرى أنه ينبغى الاعتداد بظاهر هذه الاضافة، وأما قولهم إنها على حذف، أى حذف المضاف اليه، وأن أصل الاضافة فى (جانب الغربى) جانب المكان

(١) الروض ١/١٥